جُمهُوريّةُ العِراقِ ديوانُ الوقفِ الشّيعيّ

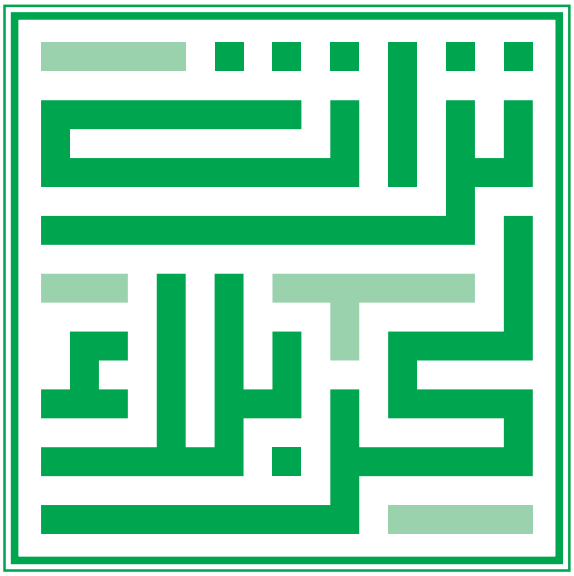

مَجلّةٌ فَصلِيّةٌ مُحكّمَةٌ

تُعنى بِالتُراث الكَربَلائي

مُجازَةٌ مِنْ وزارَةِ التَّعْلِيمِ الْعَالِي وَالْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ

مُعْتَمَدَةٌ لِأَغْرَاضِ التَّرْقِيَةِ الْعِلْمِيَّةِ

تصدر عن:

العتبة العباسيّة المقدّسة

قسم شؤون المعارف الإسلاميّة والإنسانيّة

مركز تراث كربلاء

السنة الخامسة/ المجلّد الخامس/ العدد الرابع (١٨)

شهر ربيع الأول ١٤٤٠هـ/ كانون الأول ٢٠١٨م

البحث الكلامي في تراثيّات الشيخ محمد مهدي النراقي (كتاب جامع الأفكار وناقد الأنظار- أنموذجًا)

Islamic The ology research in the heritage of M. M. AL. the Book "Jami" Al Afkar we Naqid Al Anthar' as a Modal

أ.م.د. هاجر دوير حاشوش

جامعة الكوفة – كلية التربيّة – قسم علوم القرآن

Asst. Prof. Dr. Hajer Dwyer Hashosh

Kufa University/ College of Education/ Dept. of Quran Sciences

الملخّص

بعث الله أنبياءه ليرشدوا الناس الى ما فيه سعادتهم في الدنيا والآخرة، وهذا لا يتحقق إلا بمعرفة الله تعالى وتوحيده، وقد بيّن الله لعباده ما يعرّفهم به في كتبه السماوية، من صفاته الذاتية والفعلية، ولكن لما كان من طبيعة الإنسان التفكير والبحث ما وراء الأشياء ولكون الائمة الأطهار عليهم السلام حثّوا على التفكّر وجاءت النصوص القرآنية تنبّه على التدبّر بآيات الله تعالى من غير استبداد بالعقول، سلك العقل مسالك عدة في التعرف على خالقه، فدعت الحاجة الى علمٍ يهتمّ بهذا الغرض ألا وهو علم الكلام، ودأب المسلمون في كلّ قرنٍ من القرون الإسلامية الى تأليف مؤلّفات كلاميّة عدّة غايتها إثبات وتبيين العقائد الإسلامية للناس وردّ شبهات المبطلين لها، ومنها(كتاب جامع الأفكار وناقد الأنظار)، الأثر الكلامي الوحيد للشيخ محمد مهدي النراقي، من حيث كماله ولكونه غاية في البسط، ويعدّ فريدًا من نوعه، ألّفه في سنة ١١٩٣هـ، أي نهايات القرن الثاني عشر الهجري، حيث كان لدراسته في كلّ من أصفهان وكاشان والحوزات العلمية في كربلاء والنجف المقدستين الأثر البالغ في بلورة أفكاره ونضجها، وقد درس عند أبرز شيوخها آنذاك، كالوحيد البهبهاني، والشيخ البحراني، و الشيخ مهدي الفتوني.

Abstract

Allah sent his prophets to guide people to what achieve their happiness in life and heaven. This cannot be carried out without knowing and unifying Allah, Almighty. Allah defined himself to his worshippers in the heaven books what concern his spiritual and subjective attributes. The human mind followed many paths to know his creator. That was due to the man nature for considering and searching the metaphysics and due to the chaste Imams' stimulating to think, in addition to the Quranic texts which perceive to consider Allah's ayas without minds autocracy. Mind followed many paths to know his creator Allah to create a science that tackles this purpose, it is the theology science. Muslims alongside historical centuries used to write many publications in order to prove and show people Islamic domains and return doubts of abolishers. Among those publications was the book' Jami' Al Afkar we Naqid Al Anthar'. It was the only theology heritage book of sheikh Mohammed Mehdi Al Neraqi for its perfection and great simplification. It was a unique one. He wrote it in 1193 H., at the end of the twelve Hijri century. His learning in Isfehan, Kashan and the scholar hawzas in the holy Kerbala and Najaf had the great influence in crystallizing and riping his thoughts. He had been learned by the most prominent scholars at that time as Al Waheed Al behbehani, sheikh Al Behrani, and sheikh Mehdi Al Fitouni.

المقدمة

الحمد لله الملهم عباده الحمد، وفاطرهم على معرفة ربوبيته، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله الأئمة المعصومين.

مما لا شك فيه أن اشرف العلوم الدينية هو العلم المتعلق بالله ﷻ وصفاته وأنبيائه ووعده ووعيده، وهو ما يطلق عليه(علم الكلام)، فإننا في هذا البحث نسلط الضوء على البحث الكلامي عند علم من أعلام الإمامية وهو شيخنا العلامة(محمد مهدي النراقي)، الذي عاش في القرن الثاني عشر الهجري ولم يأخذ الشهرة الكافية بين أقرانه مع غزارة علمه وكونه نقطة التقاء بين مدرسة الوحيد البهبهاني وبين الشيخ الأنصاري.وإخلاصًا لهذا الشيخ وللاستفادة الفلسفية والكلامية من أبحاثه، آثرت الكتابة عنه وعن كتابه(جامع الأفكار وناقد الأنظار)، تعريفًا بمقامه الفكري ومكانته الفلسفية والكلامية.

أما عن موضوع البحث: فهو دراسة البحث الكلامي عند الشيخ النراقي المتعلق بإثبات الواجب وصفاته، وتحديدًا في كتابه(جامع الأفكار)، رغم تنوع كتاباته في حقول المعرفة الدينية، وذلك لإبراز القيمة العلمية والجهد الذي بذله شيخنا، وكشف مقدرته العالية على فهم واستيعاب مطالب الأبحاث الإلهية ليكمل سلسلة البحث الفلسفي بعد ابن سينا وملا صدرا.

وفيما يخص منهج البحث: فإن المنهج المتبع في هذه الدراسة منهجٌ تاريخيٌّ ووصفيٌّ، فقد اتبعت منهجًا تاريخيًا في المبحث الأول وذلك بتتبع جزئيات من

حياته وأهم الوقفات التي وقفها اتجاه بعض القضايا والظروف في عصره والتي انعكست على كتاباته، وعند عرض المبحث الثاني والثالث المتعلق بالأبحاث الكلامية، اقتفيت النصوص التي قدمها كرؤية خاصة به مستعينة بأهم المصادر التي اعتمدها لفهم وتحليل ما تعسر عليّ فهمه من نصوص، مع مقارنات بسيطة أحيانًا مع من سبقه من رموز علم الكلام، لبيان نهجه الخاص به.

أما عن خطة البحث فإنها نظمت بصورة ثلاثة مباحث وهي كالآتي: المبحث الأول: محمد مهدي النراقي والإنجاز الكلامي، وقدم في مطلبين: المطلب الأول التعريف بشيخنا المترجم له العلامة محمد مهدي النراقي وبيان من هم شيوخه، وأثر ظروف عصره في تأليفه وبخاصة مرحلة وجوده في كربلاء المقدسة.

أما المطلب الثاني: فتناول وصف كتابه(جامع الأفكار وناقد الأنظار) من حيث الأسلوب، وعدد النسخ المخطوطة من هذا الكتاب في المكتبات، وتقسيم الكتاب.

المبحث الثاني: إثبات واجب الوجود المقدمات والمسالك، وكان في مطلبين.

المطلب الأول: نتكلم عن المقدمات الفلسفية الخمس التي بحثها كمقدمة لبحثه في إثبات الذات الإلهية لا لذاتها.

المطلب الثاني: مسالك العقلاء

المبحث الثالث: الصفات الإلهية بين التقسيم والقول بالعينية. وكان في ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: وفيهِ يتم تقسيم الصفات عند النراقي على قسمين ثبوتية وسلبية وملاءمته لمدرسة صدر الدين الشيرازي.

المطلب الثاني: يتكلم عن نقده لمقولتي الزيادة والنيابة في الصفات للأشاعرة والمعتزلة وتثبيت العينية.

المطلب الثالث: يتم في هذا المبحث أخذ أنموذج تطبيقي لبيان كيفية تعاطي شيخنا النراقي لبحث الصفات.

ثم خاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال البحث.

المبحث الأول: محمد مهدي النراقي والإنجاز الكلامي

المطلب الأول: النراقي، عصره وآثاره العلمية.

النراقي هو محمد بن أبي ذر الكاشاني الشهير بالنراقي ولد في مدينة نراق، وهي قرية من قرى كاشان بإيران، سنة(١١٤٦هـ)* في بيت ديني، وكان والده أبو ذر من موظفي الدولة وقتئذ[١].

وقد عرفت شخصية المترجم له بخلقه الرفيع وانشغاله بتهذيب نفسه منذ صغره وصبره وقوة إرادته وتفانيه في طلب العلم وبعزه النفس وقوة الإرادة كما عرف عنه أنّه كان فقيرًا «ولشدة فقره المدقع كان لا يستطيع شراء سراج للمطالعة، حيث كان يستضيء بسراج بيت الخلاء للمطالعة والكتابة ليلًا»[٢]، ولتحصيل العلم والمعرفة تنقل بين مدن عدة وكانت المحطة الأولى كاشان، إذ درس فيها العلوم الأدبية، ثم رحل بعد ذلك إلى أصفهان وكانت مركزا عريقا من مراكز العلم في إيران، فدرس على علمائها الفقه والأصول والتفسير والكلام، وقد اغتنم الفرصة في هذه المدينة وتعلم فيها اللغة العبرية واللاتينية على يد جماعة من اليهود والنصارى[٣]، وقيل: إن إقامته فيها ثلاثون سنة.[٤]

أما عن وجوده في العراق. فقيل إنّ مدة إقامته فيه ثلاث سنوات، إذ شهدت العتبات المقدسة وباقي المدن الدينية في أصفهان وشيراز بعض الحركات الغريبة كالحركة الصوفية[٥] فقد نشطت النزعة الصوفية في إيران وبخاصة الفرقة الكشفية وهي «فرقة تعتمد عقائد وأفكارًا لا أساس لها تفتقد الدليل والبرهان

العلمي والمنطقي والشرعي وتتناسب مع الخمول والكسل، لذا لاقت القبول من قبل بعض الأشخاص....وكان يتركز نشاط هذه الحركة في المناطق التي تخلو من العلماء كي يتسنى لهم نشر أفكارهم دون أيّة معارضة»[٦]. لقد واجه علماء الدين هذه الأفكار مواجهة شديدة، فلم يستطيعوا النفوذ في المناطق التي يتواجد فيها العلماء. فقد لقوا منهم المعارضة، و كان لشيخنا المترجم له ولولده دور بارز في معارضة الصوفية «وكان يعد التصوف سوقًا لتحقيق المكاسب لبعض الأفراد»[٧].

فسطر قلمه للرد عليهم ومن ثمرات هذا الخلاف أنتج لنا كتاب «جامع السعادات في مواجهة حركة التصوف»[٨].

أما فيما يتعلق بالحركة الأخبارية، فإنها ظهرت في القرن الحادي عشر الهجري وكانت «قوية بحيث سيطرت على التفكير الدراسي وتدعو الى نفسها بصراحة لا هوادة فيها، حتى إن الطالب الديني في مدينة كربلاء خاصة أصبح يجاهر بتطرفه ويغالي، فلا يحمل مؤلفات الأصوليين إلا بمنديل، خشية أن تتنجس يده من ملامسة حتى جلدها الجاف»[٩].

وقد ازداد نشاط هذه الحركة في كربلاء بشكل لافت وكانت يومئذ أكبر مركز علمي للبلاد الشيعية، وقد تصدى العلّامة الوحيد البهبهاني الملقب بـ(أستاذ الكل) للحركة الأخبارية «ببيان وبنان ساطعين، وفنّد أفكارها ومزاعمها بالحجة والمنطق والدليل، ورسخ المنهج الأصولي في عملية الاجتهاد واستنباط الإحكام»[١٠].

وأخرج جيلًا من الأعاظم والأعيان كالسيد بحر العلوم، والشيخ كاشف الغطاء، والميرزا القمي، وشخصية المترجم له الشيخ محمد مهدي النراقي الذي برز في عنفوان معركة الأخبارية والأصولية، فكان أحد الأبطال الذين رفعوا راية

الجهاد بمؤلفاته وتدريسه[١١]. فقد صرّح في كتابه (أنيس المجتهدين) بالخلاف بين الأصوليين والأخباريين ورد عليهم مقالتهم بعدم الحاجة إلى العلوم الأخرى كمقدمات للاجتهاد كالمنطق والعلوم الأدبية والأصول والرجال[١٢]، وفي موضع آخر من الكتاب نفسه بين وجه الحاجة إلى علم الأصول في الاستنباط حيث قال: «إنَّ جل مطالبه مما يتوقف عليه الاجتهاد المطلق ولابد للمجتهدين من معرفتها والقول بأنه لا حاجة إليه، لأن تدوينه بعد عصر الأئمة، لا يخفى ضعفه»[١٣].

ويستمر في بيان حجة الأخباريين وتبريرهم لعدم الحاجة إلى علم الأصول ثم يقوم بتفنيدها، ولم يقتصر الأمر على جهد الشيخ محمد مهدي النراقي في مواجهة الحركة الأخبارية بل حتى ولده الفاضل أحمد النراقي بذل جهدا في الرد على شبهات الأخباريين في مناقشة آرائهم عن عدم الحاجة إلى علم الأصول وتثبيت أن احتياج المجتهد إلى مسائل الأصول بديهي.[١٤]

ويرجع السبب في تمكن الشيخ النراقي من رد شبهات الأخباريين اتجاه المدرسة الأصولية هو حضوره مجالس الأخباريين العلمية، ودراسته على يد الشيخ يوسف البحراني[١٥].

وبعد عمر حافل بالعطاء توفي العلامة النراقي(١٢٠٩هـ) في كاشان ونقل إلى النجف ودفن فيها[١٦].

أساتذته: ذكر المترجمون لحياته سبعة أساتذة، نذكرهم[١٧]:

١. الشيخ محمد جعفر البيدكلي، من أكبر علماء كاشان.
٢. الشيخ إسماعيل بن محمد حسن الخاجوئي، من أشهر علماء أصفهان، ودرس على يده الفقه والفلسفة.

٣. الشيخ محمد بن محمد زمان الكاشاني، ولد في كاشان وسكن بأصفهان، وقد درس عنده النراقي الفلسفة وكان مشتهرًا آنذاك.
٤. محمد مهدي الهرندي، وكان من أساتذة الفلسفة المعروفين في أصفهان.
٥. الميرزا نصير الحكماء، وكان من حكماء أصفهان وأساتذتها.
٦. الأستاذ الأوحد الأغا محمد باقر الوحيد البهبهاني، كان مرجع الشيعة طوال ثلاثين عامًا.
٧. الشيخ يوسف بن أحمد البحراني، وكان من كبار علماء عصره ومن أخباريّي علماء كربلاء المقدسة.

آثاره: لشيخنا المترجم له آثار عدة في تخصصات متنوعة، وهنا نشير إلى بعض منها ولنذكر اشهرها[١٨].

أ- الفقه، وذكر المترجمون له عشرة كتب في الفقه، منها:

١- لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام.

٢- معتمد الشيعة في أحكام الشريعة.

٣- أنيس التجار.

ب- الأصول: وقيل عددها ستة كتب، أبرزها:

١. تجريد الأصول.

١. جامعة الأصول.

٢. أنيس المجتهدين.

ج- الفلسفة والكلام: وقيل إن عددها تسعة كتب، أبرزها:

١- جامع الأفكار وناقد الأنظار، والذي سنتناوله بالبحث.

٢- الفلسفة الإلهية في الحكمة المتعالية.

٣- أنيس الموحدين.

٤- قرة العيون في أحكام الوجود والماهية.

د- الأخلاق:

١. جامع السعادات: هو الكتاب الأشهر بين مؤلفاته، وذاع صيت مؤلفه بكونه عالم أخلاق لشهرة هذا المؤلف.

٢. جامع المواعظ.

و له كتب أخرى في علم الرياضيات والهيأة ومتفرقات أخرى.[١٩]

ويعود الفضل الأكبر في نشر أبحاث العلّامة محمد مهدي النراقي لولده الفاضل أحمد النراقي الذي اهتم بمؤلفات أبيه وأخرجها إلى الساحة العلمية.

الشيخ محمد مهدي النراقي في نظر العلماء:

ذكرت مجموعة من الأقوال لعلماء كبار بمناسبة انعقاد مؤتمر تخليد ذكرى الفاضلين النراقيين، ونلحظ فيها أن كل من ذكر الابن(أحمد النراقي) ما فاته أن يذكر الأب(محمد مهدي النراقي) ويثني عليه ويبين الأثر الكبير الذي انعكس على شخصية الابن، نذكر منها:

١- المولى حبيب الكاشاني: (الفاضل الحاج أحمد النراقي ابن المحقق النراقي كان كأبيه من مشاهير علماء الإسلام والفقهاء والأعلام وهو أعلمهم)[٢٠].

في هذا القول تشبيه الولد بأبيه من حيث شهرته وعلمه وفقهه.

٢- الشهيد المطهري «الحاج أحمد النراقي كان كأبيه جامعًا للفنون ومفتيًا ومجتهدًا ومرجعًا في الفتيا، وأخذ العلوم العقلية عن أبيه»[٢١].

وهذا القول أيضا فيه إشارة إلى غزارة علمه.

٣-القاضي الطباطبائي: «لقد خلف العلامة النراقي -الذي كان في العلم بحرًا لا نهاية له.ولدا قد بلغ مقامًا رفيعًا من بحر شيوخ الفقاهه»[٢٢].

وفيه إشارة الى غزارة علم شخصية العلّامة المترجم له.

٤-السيد علي الخامنئي: «لقد كانا نقطة بين مدرسة الوحيد والنجف وبين الشيخ الأنصاري والمدرسة الفقهية الممتدة الى زماننا، لقد كان الأب والابن كلاهما من تلامذة الوحيد البهباني»[٢٣].

وفي موضع آخر ذكر السيد الخامنئي إن الأب كان من الأفراد المجهولي القدر أكثر من المرحوم النراقي الابن. وفي هذا القول تأسي وعتب على المؤسسات العلمية التي لم تبرز دور هذه الشخصية المهمة.

المطلب الثاني: كتاب جامع الأفكار وناقد الأنظار، قراءة وصفية.

سبق أن ذكرنا في المطلب الأول أنَّ من آثار الشيخ النراقي هو مؤلفاته المتعلقة بالفلسفة والكلام. كتب الشيخ مؤلفات عدة في هذا المجال، إلّا أنها تميزت بكونها رسائل وجيزة لا يمكن اعتبارها مظهرًا كاملًا لأبحاثه، فمثلًا كتابه(أنيس الحكماء) بالرغم من وجازته ظل هذا القسم ناقصًا، كذلك شرح إلهيات الشفاء لم يكتمل هو الآخر. علمًا أنه تصدى في هذا الشرح لحل الغامض من معاني النص أكثر مما

تصدى لكتابة الحكمة في كتابه(قرة العيون)، وكذلك كتابه (قرة العيون) حيث تناول موضوعًا معينًا واحدًا(الأمور العامة) ويعد من أهم الأبحاث الفلسفية.

في هذا الخضم ينتج لنا العلّامة النراقي كتابه(جامع الأفكار وناقد الأنظار) الأثر الوحيد من حيث كماله ولكونه غاية في البسط وبعيدًا عن الاختصار، وهو أن تناول موضوعًا معينًا من وجهة نظر خاصة إلّا أنّه من حيث أسلوب الكتابة يعد فريدًا من نوعه بين آثار النراقي[٢٤].

فرغ المؤلف من تأليف هذا الكتاب(١١٩٣هـ - ١٧٧٩م)، وقد طبع في إيران في مجلدين، بتصحيح وتقديم مجيد هادي زاده في طهران ٢٠٠٣هـ.

وتوجد ثلاث نسخ من هذه المخطوطة باستثناء مخطوطة المؤلف الأصلية والنسخ هي:

أ- نسخة المكتبة المركزية في وثائق جامعة طهران.

ب- نسخة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي.

ج-النسخة المودعة في مكتبة دار الآثار الوطنية بمدينة كاشان.

يقسم النراقي مضمون كتابه الى مقالتين: -

المقالة الأولى: في إثبات واجب الوجود لذاته

المقالة الثانية: في صفاته الثبوتية والسلبية.

قبل أن يبدأ بالكلام عن إثبات واجب الوجود يذكر خمس مقدمات فلسفية استغرقت ما يزيد على الخمسين صفحة بالنسخة المحققة، وهذا الترابط بين علم الكلام والفلسفة يعود إلى مرحلة ازدهار علم الكلام الفلسفي التي ابتدأت مع

العلامة نصير الدين الطوسي[٢٥]، واستمرت حتى القرن الثاني عشر الهجري الذي عاش فيه شيخنا المترجم له مع تطور ملحوظ على مستوى المنهج والخصائص.في المدرسة التي ينتمي إليها النراقي.

ثم يبدأ الشيخ ببيان هذه المقدمات وتحليلها وذكر الإيرادات التي ترد عليها، ودفع الضعيف منها، بعد ذلك يشرع بمقالته الأولى متناولًا فيها مسالك العقلاء في إثبات واجب الوجود، ويذكر ثلاثة مسالك وهي:

١- مسلك الحكماء.

٢- مسلك المتكلمين.

٣- مسلك أهل الكشف.

ومبينًا اشتمال المسلك الأول على أربعة مناهج، وبعد إكمال مقالته الأولى يبدأ بمقالته الثانية(في صفاته الثبوتية والسلبية) ويقسمها على بابين:

الباب الأول: في صفاته الثبوتية الكمالية ويتضمن ثمانية فصول على عدد الصفات.

الباب الثاني: في صفاته السلبية ويتضمن أربعة فصول.

أما عن أهم المصادر التي اعتمدها المؤلف والتي تكرر الاستشهاد بها في أكثر من موضع من الكتاب، مؤلفات ابن سينا كالإشارات والتنبيهات وإلهيات الشفاء، وكتاب التحصيل لبهمنيار، وكتب الشيخ نصير الدين الطوسي وبخاصة التجريد، وكتب الرازي كالمطالب العالية، وكتاب الأربعين، واعتمد على التفتازاني والأيجي في شرح المقاصد والمواقف، وكتب المعتزلة، وكتب أخرى.

لا يفوتنا أن نذكر أنَّ الشيخ هو أحد المتأثرين بمدرسة صدر المتألهين التي «أسست أساسًا حديثًا ورسمت قواعد ودوائر لم يسبق إليها أحد وقدمت أفكارًا

و آراءًا ناضجة مع تجاوز العقبات التي اعترضت المناهج السابقة»[٢٦].التي اتبعها الفلاسفة والمتكلمون في كيفية التعاطي مع الأبحاث الإلهية، فكان لخصائص ومنهج هذه المدرسة انعكاس واضح على كتاب جامع الأفكار وناقد الأنظار حيث اتصف بالآتي:

١. التوسع في طرح مسائله. وتناول المسألة الواحدة من كافة جوانبها وعرض الآراء والأقوال المحيطة بها والمختلفة حولها محاولًا دفع الشبهة التي تحوم حول المسألة وإبراز الرأي(الحق) حسب تعبيره.
٢. قدم التعليل الفلسفي الصحيح للمسائل المستعصية.
٣. نجح في تقديم حلول للمسائل المستعصية، كما نجح في إزالة التعارض بينها، كالآراء الكلامية والفلسفية فيما يخص الحدوث أو القدم الزماني للأشياء والعالم.
٤. في العديد من المواضع يستشهد بالآيات والأحاديث، لتأكيد فكرة ما وبخاصة فيما يتعلق بصفات الله تعالى كالقدرة والسمع والبصر.
٥. أشار إلى أقوال بعض الأفاضل ولم يكشف لنا أسماءهم.
٦. أشار إلى آراء الهنود والمجوس، الثنوية، قدماء اليونان ويناقشها فهو يقدر الجهود البشرية ولم يحرم نفسه من الأطلاع عليها والوقوف على عللها رغم عدم إسلاميتها.

مما يدل على التزام الشيخ النراقي بمنهج مدرسة الحكمة المتعالية الذي هو امتداد حقيقي لها، فضلا عن عقلانيته ووسطيته بحيث لم يتطرف في أفكاره، لدرجة أنّه لم يطّلع على غيرها، بل العكس فقد اطلع عليها وفهمها وناقشها لإبراز مذهبه الحق.

المبحث الثاني: إثبات واجب الوجود، المقدمات والمسالك.

شغلت مسألة إثبات واجب الوجود الباحثين كافة على اختلاف مللهم، حيث انبرى عدد من العلماء لإقامة الأدلة على وجود الواجب لرفض المنكرين ورد مقالتهم.

المطلب الأول: المقدمات:

اعتاد المتكلمون المسلمون على بدء بحثهم العقائدي بمعرفة حكم النظر -قبل إثبات العقيدة- هل هو واجب أو غير واجب، وإذا كان حكمه الوجوب، هل الوجوب عقلي أو شرعي، كما هو معهود في النتاجات العقائدية.

أما شيخنا النراقي الذي هو احد أقطاب مدرسة ملا صدرا التجديدية التي جاءت بمنهج جديد فيختلف عن منهج قدماء المتكلمين حيث بدأ كتابهِ(جامع الأفكار وناقد الأنظار) بخمس مقدمات فلسفية قبل أن يعرض مقالته في إثبات الواجب وقد بحثها لا لذاتها وإنما لغرض إثبات الواجب.

وهذه المقدمات هي كالآتي:

المقدمة الأولى: في إبطال ترجح المساوي والمرجوح وترجيحهما

في هذه المقدمة بعد أن يبين معنى كل من الراجح و المرجوح والمساوي، يذكر أقوال المعتزلة والأشاعرة، وأقوال متكلمي الإمامية، يذكر قوله هو: «قلنا: الوجوب بالاختيار لا ينافيه بل يؤكده: فإن المختار إذا تعقل رجحان الفعل واختار حصلت العلة المستقلة للفعل ووجب، ولولا الاختيار لم يتأتَّ الوجود، فهو من

آثاره ولوازمه ومؤكداته ودلائله»[٢٧]؛ في هذا النص بعد ذكره لآراء المتقدمين، في أن الاختيار يكفي للترجيح يضيف تعقل المختار لرجحان الفعل، ليصبح علة مستقلة للفعل.

المقدمة الثانية: في أنَّ طرفي المعلول مالم يجب لم يقع.

في هذه المقدمة اختصر الشيخ البيان بقوله: «إنّ وقوع أحدهما إما مع امتناع الآخر، أو إمكانه أو مساويًا أو راجحًا أو مرجوحًا، والأول يوجب المطلوب، والثاني ترجح لأحد المتساويين من دون مرجح، والثالث ترجح للمرجوح، والرابع يوجب جواز ترجح المرجوح؛ لأن المفروض إمكان وقوع الطرف الآخر»[٢٨].

المقدمة الثالثة: في إبطال وجود الممكن بنفسه وبأولوية ذاتية أو خارجية وإثبات أنّه لا يوجد إلا بعلة خارجية.

يستغرق الشيخ في بحثه هذه المقدمة ستًا وثلاثين صفحة حيث يبدأ ببيان القسمة العقلية للوجود كل موجود بنفس ذاته «إما يجب له الوجود أو لا بل يتساوى الوجود والعدم الى ذاته، و الأول هو الواجب المعبر عنه بالوجود الحقيقي عند المشائيين، وبالنور العيني عند الإشراقيين، ومنشأ انتزاع الموجودية عند أهل الذوق، وبالمرتبة الأحدية عند الصوفية، وبالوحدة الحقيقة عند فيثاغورس»[٢٩]، ثم يورد ثلاثة شكوك ويدفعها، وفي أثناء دفعه للشك الثالث يتطرق إلى شبهة لزوم التسلسل في اللزوم وأمثاله، وفي جوابه عن هذه الشبهة يذكر إيرادين عليها مع الأجوبة، ويظهر تتبع الشيخ النراقي للتفصيل الدقيق في هذه المقدمة بعرض آراء الشيخ الرئيس في الشفاء، وذهب الى أبعد من ذلك عند

نقله لرأي ديمقرطيس[٣٠] من المدرسة اليونانية المخالف لما اتفق عليه العقلاء في قوله: «واحتياج الممكن في وجوده الى علة خارجة – مما اتفق عليه جميع العقلاء ولم يخالف فيه سوى ديمقرطيس من الأقدمين، فإنّه ذهب إلى أنّ وجود الممكنات من السماوات وغيرها من البخت والاتفاق»[٣١]. وتأثير أمر في أمر آخر محال لوجوه، ثم يذكر ثلاثة وجوه للاستحاله وهنا يبرز دور الشيخ في الإجابة عن هذه الشبهة. وفي ثنايا كلامه عن هذه المقدمة تعرض لمباحث الجعل وفرق بين «تعلق الجعل بذات الشيء وبين تعلقه بموجوديته، وإنَّ الأثر الحقيقي للجعل هو الأول بمعنى أنّه تابع للجاعل دون الثاني» [٣٢]، وينتهي الى بطلان احتمال الأولوية للممكن، وأنه من المسائل البديهية أو هو قريب من الضرورة مسلمة عند جميع العقلاء «ولم يتعرضوا لإبطالها، وكأن بطلانها كان عندهم بديهيا، وما قيل ان الشيخ تعرض لها في الشفاء وأبطلها لم نعثر عليه»[٣٣].

المقدمة الرابعة: في أنّ الممكن كما يحتاج في وجوده الى العلة يحتاج في بقائه أيضًا اليها

وفيها يبتدئ الشيخ النراقي بذكر الرأي الحق والذي يلتزمه وهو رأي الحكماء فيقول: «الحق أنّ علة احتياج الممكن المؤثر هو الإمكان وفاقًا لجمهور الحكماء» [٣٤].

ثم يعرض الآراء التي قالت إنّ علة الاحتياج مع الحدوث أو الإمكان شطرًا أو شرطًا، ويرد هذه الآراء أنّ علة الاحتياج هو الإمكان مستندًا الى رأي الشيخ في المبدأ و المعاد فيما معناه لو كانت علة الاحتياج الى المؤثر هو الحدوث يلزمه أن يكون الممكن حال بقائه مستغنيًا عن المؤثر؛ إذ لا حدوث حال البقاء فلا احتياج، وينتهي إلى أنَّ الممكنات في وجودها ابتداء وفي استمرارها وبقائها محتاجة الى العلة التي تعطيها الوجود وبدعه لها[٣٥].وحاجتها اليها في الابتداء والبقاء سواء، فلو

فرض انقطاع تأثير المؤثر عن العالم في آنٍ صار معدومًا، كما أن المستضيء بمقابلة الشمس إذا حجب عنها زال وصار مظلما[٣٦].

المقدمة الخامسة: في إبطال الدور والتسلسل.

بعد أن يعرّف كل من الدور والتسلسل يقيم أدلة على بطلانهما، فيذكر لإبطال الدور ما ذكره ملا صدرا في حكمته المتعالية من أن المعلول يجب أن يكون متأخرًا عن العلة، والعلة يجب أن تكون مقدمة على المعلول، فلو ان شيئًا كان متوقفًا على ما يتوقف عليه ومعلولًا لما هو معلول له لزم أن يكون متوقفًا على نفسه وعلة له، وهو يوجب تقدمه على نفسه، أي كونه موجودًا حين كونه محرومًا، وهو باطل[٣٧].

أما لإبطال التسلسل فيورد تسعة أدلة أشهرها برهان التطبيق والتضايف، ويذكر أغلب الاعتراضات الموجهة لهذه الأدلة ويجيب عنها.

للاختصار نذكر أقصر الأدلة التي اعتمدها في إبطال التسلسل ومنها: «إنّه لو وجدت سلسلة غير متناهية فهي لا محالة أسقطنا منها واحدًا، فيبقى أقل منها، والاتصاف بالأقلية يستلزم التناهي، لأن معنى أقلية الشيء أن يكون له حدود مرتبة لا يجاوزه، وإذا كان متناهيا كانت السلسلة أيضًا متناهية، لأنه لا يزيد عليه إلا بواحد»[٣٨].

نلحظ مما تقدم أن الشيخ النراقي تفرد بأسلوب خاص في عرض البحث العقائدي حيث صدره بخمس مقدمات فلسفية لم نعهدها عند مراجعتنا لمدرسته التي استنار بها في جامعه[٣٩] لاقتصار هذا الكتاب على مباحث علم الكلام فلا يحتاج الى غير هذه المقدمات. وعند مراجعتنا البحث الكلامي في القرن السادس

و السابع الهجريين مع كل من الشيخ الطوسي والعلّامة الحلي سنجد المقدمة في مباحث الوجود من حيث تحديده وتقسيمه وبساطته وما يتعلق به[٤٠]؛ وهذا لا يعني أنّ النراقي لم يهتم ببحث الوجود، بل جعل له مؤلفًا خاصًا ومنفردًا وهو كتاب (قرة العيون في الوجود والماهية) كما لا يعني أن المقدمات الفلسفية التي اعتمدها النراقي لم يذكرها الطوسي والحلي وغيرهما، لكنهما ذكرت بعضها في ثنايا أبحاثهم ولم تتخذ شكل مقدمة للبحث في إثبات وجود الله.

نجد الشيخ النراقي بفكرة جعل مقدمات فلسفية للدخول في البحث الإلهي قد وافق الرازي في مطالبه العالية، عندما تناول بعض هذه المقدمات بشكل فصول مستقلة في البحث عن العلم الإلهي، حيث حكى في الفصل الرابع في شبهات القائلين بأن الرجحان الممكن لا يتوقف على المرجح[٤١]. وفي الفصل التاسع إقامة البرهان على أن القول بالدور الباطل[٤٢]. وفي الفصل الحادي عشر في إبطال التسلسل وفي الفصل العشرين تقرير قول من يقول: الاستدلال بالحدوث لا يتم إلا بدليل منفصل.

وفي كل من هذه الفصول يورد شبهات ويجيب عنها لتحقيق مراده، وهذا يدل على أنّ الشيخ النراقي قد اطلع على كتب الأقدمين وفهمها وخط لنفسه أسلوبًا بحثيًّا فريدًا.

المطلب الثاني: مسالك العقلاء

يعتقد العلماء أن الإنسان إذا ترك وشأنه دون أن يسمع آراء كل المؤمنين والملحدين، فإنّه يتجه نحو قوة قادرة قاهرة ترتفع فوق المادة وتحكم الكون ويحس أنَّ نداء الفطرة موجود في وجدانه، ويقوى هذا النداء عندما يجد نفسه تواجه

الشدائد والمشكلات والمحن[٤٣].

وكذلك يعتقد شيخنا النراقي «إن معرفة وجود صانع العالم فطرية بديهيه، لكن معرفة وجود الواجب بالذات ومعرفة صفاته الكمالية نظرية»[٤٤]. ويرى أنَّ للعقلاء في إثبات واجب الوجود لذاته مسالك، فيذكر ثلاثة مسالك.

أ-مسلك العقلاء الحكماء:

وهم القائلون بأن علة الحاجة هي الإمكان، وهو الاستدلال من جهة الإمكان والتغير[٤٥]. وقد ذكر الشيخ في هذا المسلك أربعة مناهج للحكماء.

١- **منهج الإلهيين**: إنّ للحكماء الإلهيين طريقين في إثبات واجب الوجود.

الأول - يتوقف على إبطال الدور والتسلسل

الثاني - لا يتوقف على إبطالهما أو يتوقف على إبطال الدور فقط، ولكلا الطريقين وجوه كثيرة لتقريره، والطريق الأول هو برهان الإمكان والوجوب المنسوب إلى ابن سينا وقد عدّه ابن سينا[٤٦] أوثق المناهج، وهو الاستدلال بغير الحق عليه، ولم يورد عليه الشيخ النراقي شبهًا أو إشكالات.

وأما الطريق الثاني للإلهيين ذكر منه برهان الأسد والأخصر للفارابي[٤٧] وبرهان الصديقين الذي يعد استدلالًا بالحق عليه.

٢- **الإمكان الوقوعي**.

هذا هو المنهج الثاني استدل به بعض الحكماء والذي يعني «أن يكون الشيء بحيث لا يلزم من فرض وقوعه محال»[٤٨].

وتقريره: «وقوع طبيعة الموجود بما هو موجود يجب أن يكون بلا مبدأ وإلا لزم تقدم الشيء على نفسه ووقوع طبيعة الممكن بما هو ممكن لابد له مبدأ فلو انحصر الموجود الممكن الوقوع في الممكن لزم التناقض، أو تقول مجموع الأفراد التي يمكن وقوعها لابد له من علة ولا يمكن أن تكون العلة هي المجموع ولا الأجزاء، بل أمرًا خارجًا عنه، فعلى فرض عدم الواجب يلزم أن لا يكون ذلك المجموع ممكنًا بالإمكان الوقوعي»[٤٩].

ويفهم من النص أعلاه أنّ العلة الموجودة للممكن لا يجوز أن تكون ممكنة أيضًا لئلا يلزم من فرض وجوده محال، وعلى هذا الأساس ثبت المطلوب وهو وجود الواجب.

٣- منهج الطبيعيين

ذكر الشيخ النراقي في ثنايا مسلك الحكماء لإثبات الواجب منهج الطبيعيين في النظر في طبيعة الحركة والاستدلال بها على الواجب، وأصل هذا المنهج يعود إلى أرسطو في فكرة المحرك الأول، فقد أثبت أرسطو أن للطبيعة محركًا أول يحرك العالم كعلة غائية، وقد بين الشيخ النراقي هذا المنهج بأنّ كل متحرك سواء أكانت الحركة في ذاته أم في صفاته يحتاج إلى محرك، لأنَّ الحركة أمر حادث لابد له من علة، واستناد كل حركة الى محرك من البديهيات العقلية، ولا يجوز أن يكون المحرك غير المتحرك، لأنَّ الشيء لا يجوز أن يكون محركًا لنفسه، فلابد أن يكون المحرك غير المتحرك، ويمتنع ذهاب سلسلة المحركات الى غير نهاية، فلابد ان تنتهي المحركات الى محرك أول غير متغير في صفاته ولا ذاته، والمحرك الأول الثابت الذات والصفات هو الواجب الحق تعالى شأنه.[٥٠]

إذًا لابد أن يكون المحرك وجودًا مجردًا غير مادي، فإن انحصر المجرد بالواجب فهو المطلوب، وإلا لابد أن ينتهي إلى الواجب بالذات لبطلان الدور والتسلسل.

٤- منهج النفس الإنسانية

ومفاده: أن النفس حادثة بحدوث البدن فهي ممكنة محدثة، فلابد لإمكانها أو حدوثها من موجد، ولا يجوز أن يكون موجدها جسمًا لكونها مجردة، وعدم جواز صدور المجرد عن الجسم والجسماني يوجب أن يكون موجدها مفارقًا للمادة، فإن كان واجبًا ثبت المطلوب، والا ينتهي إليه دفعًا للدور والتسلسل[٥١].

وبعبارة أخرى: - برهان النفس يعتمد على مقدمات

١- إن النفس مجردة ذاتًا وحادثة وممكنة.

٢- كل ممكن يحتاج إلى علة، وعلة النفس لا جسم، فينتج أن علة النفس أمر مجرد، وهذا المجرد هو الواجب تعالى، وإلا نقع في إشكالية الدور والتسلسل[٥٢].

ب-مسلك المتكلمين

المسلك الثاني من المسالك المتبعة في إثبات واجب الوجود على ضوء ما ذكر الشيخ النراقي هو مسلك المتكلمين، وهذا المسلك مبتنٍ على النظر في الحدوث مجرد الحدوث، يقول النراقي في هذا المعنى: «طريقة المتكلمين الذين جعلوا علة الحاجة هي الحدوث، فاعتبروا في إثبات الصانع مجرد الحدوث»[٥٣].

وتجدر الإشارة إلى أن الشيخ لم يكن أول من أشار إلى هذا المسلك فقد ذكره غيره من الفلاسفة والمتكلمين مثل العلّامة الحلي الذي أشار إلى هذا المنهج قائلًا:

«والمتكلمون سلكوا طريقًا آخر فقالوا: العالم حادث فلابد له من محدث، فلو كان محدثًا تسلسل أو دار وإن كان قديمًا ثبت المطلوب»(٥٤). وكذلك أشار إليه صدر المتألهين بقوله: «أما المتكلمون فطريقتهم تقرب من طريقة الطبيعيين المبتنية على الحركة؛ لأن طريقتهم تبتنى على الحدوث»(٥٥).

جـ_مسلك أهل الكشف

قد بين النراقي مسلك الصوفية الخاص في إثبات واجب الوجود وتقريره: «أن ما هو غير الوجود الحقيقي القائم بذاته المساوق للوجوب الذاتي من الماهيات الممكنة لا يمكن أن يوجد إلا باستفادة الموجودية من الوجود الصِرْف؛ لأن كل ما هو ماهيته غير وجوده يحتاج في اتصافه بالوجود إلى سبب، لأن كل عرضي سواء كان لازمًا أو غير لازم محتاج معلل إما بالماهية المعروضة أو بأمر خارج وعلّية الماهية لوجودها غير معقولة، لأن العلة يجب أن تكون مقدمة على المعلول بالوجود وتقدّم الماهية على الوجود بالوجود غير معقول، بخلاف تقدّمها على صفاتها اللازمة غير الوجود، فالماهية تحتاج في وجودها إلى علة خارجة، ويجب أن تنتهي إلى صِرْف الوجود دفعًا للدور والتسلسل» (٥٦).

ويردّ الشيخ النراقي على فكر أهل التصوف مقالتهم ويبين بُعْدَ هذا الفكر عن النظر الحقيقي لمسألة إثبات الواجب – فكيف يكون الممكن ضمن صفات الواجب تعالى فهي ترتبط به ارتباطًا صدوريًّا(٥٧). الذي هو منشأ لهذا العالم بكلّ ما فيه، وحقيقة هذا الارتباط هي صفة القيومية على الأشياء كما بينته.

بعد عرضنا للمسالك التي ذكرها الشيخ النراقي في إثبات واجب الوجود، ظهر أنه يلتزم مسلك الحكماء الألهيين بإختياره البرهان الأوثق لديه وهو «أنه لو

لم يكن صرف الوجود موجودًا وكانت جميع الموجودات زائدة الماهيات لكانت الماهيات في اتصافها بها والموجودات في حصولها لها محتاجة الى العلة، والعلة لا يمكن أن تكون نفس الماهيات، لأن الشيء لا يمكن يفيض وجوده بنفسه، فتعين أن يكون غيرها، والغير إن كان ما هو وجوده زائدًا على ماهيته انتقل الكلام إليه، فيلزم التسلسل وهو باطل، ويلزم أن يكون صرف الوجود موجودًا حتى ينتهي إليه سلسلة الوجودات الإمكانية»[٥٨].

المبحث الثالث: الصفات الإلهية بين التقسيم والقول بالعينية

من أمهات المسائل الكلامية مسألة الصفات الإلهية، وذلك لأهميتها من جهة، وخطورة الخوض بها من جهة أخرى، ومنشأ أهميتها أنها مفاتيح جميع الطرق المؤدية إلى إثبات الذات، ومبادئ جميع المعارف المتعلقة بها، يضاف الى ذلك أن التكليف الذي تقوم عليه جميع الأديان يبتني على معرفة الصفات الإلهية «فمجرد إثبات وجود الإله لا يكفي لثبوت شريعة أو الالتزام بها ما لم يثبت علم الإله وحكمته وبعثه للرسل ومن ثم جزاؤه ثوابًا أو عقابًا»[٥٩].فمن هنا كان تقسيم هذا المبحث على ثلاثة مطالب: ١- تقسيم الصفات الإلهية عند النراقي ٢- عينية الصفات، ونقد القول بالزيادة والنيابة.٣- عرض الصفات.إنموذج تطبيقي.

المطلب الأول: تقسيم الصفات عن النراقي.

لم يخالف النراقي من سبقه من المتكلمين في تقسيم الصفات على قسمين الثبوتية والسلبية[٦٠].ثم يقسم القسم الأول(الصفات الثبوتية) على قسمين آخرين هي الصفات الحقيقية والصفات الكمالية ليستوعب جميع الأوصاف التي ظهرت في القرآن أو الكتب السماوية[٦١].

ويراد بكل من الصفات الحقيقة والإضافية: [٦٢]

١-الصفات الحقيقية: هي صفات حقيقية مستقلة ليست مجرد الإضافة إلى الغير، فبعض أفراد هذا الصنف مما لا يعرضه الإضافة أصلا كالحياة، وبعض قد يعرض له إضافة كالعلم والقدرة والبصر.

٢-الصفات الإضافية. هي التي محض الإضافة الى الغير وليس لها حقيقة مستقلة كالخالقية والرازقية وأمثالها.

إن علماء الإمامية قد قسموا الصفات الإلهية على قسمين: ثبوتية وسلبية مستفيدين من نصوص المعصومين عليهم السلام، وظهر هذا التقسيم بشكل جلي بمؤلفات العلّامة الحلي[٦٣].وبلغ التقسيم قمة التطور عند صدر المتألهين الذي قسم الصفات الإلهية على ثبوتية وهي الحقيقية والإضافية وعلى سلبية تقديسية[٦٤] ومن الطبيعي أن يتبنى النراقي هذا التقسيم لأنه من أبرز العلماء الذين تأثروا بأفكار ملا صدرا.

وبعد أن بين الشيخ النراقي التقسيم الإجمالي للصفات والنعوت الإلهية شرع بذكر تقسيم الصفات الإلهية عند المحدثين الإمامية تبعًا لروايات أئمة أهل البيت عليهم السلام، ذكر هذا المعنى قائلًا «وفي أحاديث أئمتنا الراشدين قسمت صفاته الثبوتية على صفات الذات وصفات الأفعال»[٦٥].ومن تلك الأحاديث حديث الإمام الصادق عليه السلام.إذ قال: «هو سميع بصير سميع بغير جارحة وبصير بغير آلة، بل يسمع بنفسه ويبصر بنفسه»[٦٦]. وقال في الإرادة: «إنّ المريد لا يكون إلّا لمراد معه لم يزل الله عالمًا قادرًا ثم أراد»[٦٧].

والفرق الأساس بين الصفة الذاتية والصفة الفعلية «إنّ الأولى لا تنفك الذات الإلهية عن الاتصاف بها كالحياة ولا تتصف المقدسة بأضدادها، بينما الفعلية هي التي لا يمتنع انفكاكها عن الذات كالخالقية ونحوها والتي تتلبس بالذات عند لحوق إضافة»[٦٨]، وقد بين الشيخ النراقي أنَّ الصفات الكمالية التي عبر عنها أهل البيت عليهم السلام بصفات الذات، قد عبر عنها الحكماء المتكلمون بالصفات الحقيقية

والصفات التي عبر عنها أئمة أهل البيت عليهم السلام بصفات الأفعال قد عبر عنها الحكماء بالصفات الإضافية»[٦٩].

المطلب الثاني: عينية الصفات، ونقد القول بالزيادة والنيابة.

من الثابت في تراث الأشاعرة الكلامي القول بزيادة الصفات التي ترى «أنَّ الله عالم بعلم قديم متعلق بجميع المعلومات وأنه قادر بقدرة قديمة شاملة لجميع، مريد بإرادة متعلقة بجميع الكائنات»[٧٠]، وقد أقام هؤلاء الأدلة على رؤيتهم هذه، وقد تعرضوا للنقد من قبل المعتزلة، وعندما قدم الشيخ النراقي رؤيته الكلامية عرض هذه المقولة قائلًا: «إنَّ الأشاعرة قائلون بزيادة الصفات الكمالية ومثبتون للقدماء السبعة»[٧١]، ثم ذكر رأي المعتزلة فيها وإجابة الأشاعرة عن قول المعتزلة، ثم شرع بتقديم البراهين الدالة على نفي صفاته تعالى، وهي في الوقت نفسه نقد للمقولة نذكر بعضًا منها[٧٢].

١- إن وجوب الوجود يدل على نفي الصفات الزائدة، لأن الصفات الزائدة إن كانت واجبة لذاتها لزم تعدد الواجب، وهو باطل.

٢- إنّ صفاته لو كانت زائدة لكانت متأخرة بالذات عن الذات، فذات الواجب يكون في مرتبة الذات المتقدمة على الصفات خالية عن الصفات الكمالية وهو يوجب النقص والتركيب.

٣- إنّه لو كان له تعالى صفات زائدة لكان محتاجًا إليها في صدور الآثار، والاحتياج نقص.

يلاحظ على نقد النراقي لمقولة الزيادة الفهم الدقيق والمعالجة للمسألة من جميع جهاتها.

ولم يسلم المعتزلة من نقد النراقي لمقولتهم في نيابة الذات عن الصفات التي مفادها أنّ الذات النائبة عن الصفات تفعل فعل من له علم وفعل من له القدرة دون أن تكون واقعية لتلك الصفات فهو بمعنى أدق إنكار للصفات الإلهية، وكذلك يلاحظ على مقولتهم هو فقدان الذات للكمال وهي فياضة لكل كمال وهو محال، فالذات الإلهية وجود صرف، لا يشذ عنه وجود ولا كمال وجودي[٧٣].

قد بين الشيخ النراقي أنّ الفرق بين مقولة النيابة التي عدّها المذهب الثاني لتصحيح العينية وبين المذهب المنصور لديه هو كون الصفات عين الذات وذاته تعالى مصدر جميع الصفات وفرد لكل منها، فالفرق أنّ مقولة النيابة لا تكون الذات فيها فردًا من الصفات ولا يحمل عليها تلك الصفات حقيقة أي إنَّ هذا المذهب ينكر الصفات الإلهية، وهذا ما نستدل عليه من خلال قوله «وعلى هذا فالفرق بين المذهب الأول – أعني: القول بكون ذاته فردًا من كل صفة – وهذا المذهب: إنّ الذات على هذا المذهب لا يكون فردًا من الصفات ولا يحمل عليه تلك الصفات حقيقة بخلاف المذهب الأول»[٧٤]، وأرجع الشيخ مقولة النيابة للعينية وهو لا يؤيد إنكار الصفات بل مثبت لها ولعينيتها مع الذات المقدسة.

وقبل أن نعرض مقولة الشيخ النراقي في الصفات الإلهية، نقول إنّه لم يشذ أحد من الإمامية في بحثهم الكلامي عن القول بعينية الصفات وذلك لصراحة النصوص الواردة عن أهل البيت عليهم السلام، فقد روي عن أبي عبد الله حين سُئِل عن التوحيد أنّه قال: «هو عزّ وجل مثبت موجود.لا مبطل ولا معدود...وله نعوت وصفات، والنعوت نعوت الذات لا يليق إلّا بالله(تبارك وتعالى)، والله نور لا ظلام فيه، وحي لا موت له.....ربنا نوري الذات، حي الذات، عالم الذات،

صمدي الذات»[٧٥]. وقول الإمام حي الذات، عالم الذات، صمدي الذات هو خير دليل للإمامية على أنّ صفات الله عين ذاته.

وقد استدلوا أيضًا ببعض الأدلة العقلية على كون معنى صفاته هي العينية[٧٦]:

١-إنّه تعالى واجب الوجود، ووجوب الوجود يقتضي الاستغناء عن كل شيء، فلا يفتقر في كونه عالمًا الى صفة العلم، وكونه قادرًا الى صفة القدرة، لأن هذه المعاني(العلم) و(القدرة) مغايرة لذاته قطعًا، ومن البديهي أنّ كل محتاج الى غيره ممكن وهذا خُلْف.

٢-إن صفاته تعالى صفات كمال فلو قلنا هو عالم بعلم مثلًا لزم أن يكون ناقصًا لذاته لاحتياجه الى العلم، وهو باطل بالاتفاق.

٣-إن الله تعالى قديم، وصفة القديم لابد أن تكون قديمة، لأنه متى لم تكن قديمة يلزم منه صيرورة القديم محلًا للحوادث، وإذا ثبت قدمها لزم منه تعدد، وهو محال، لأنه يتنافى والوحدانية.

وقد بدا هذا البحث(عينية الصفات) أكثر وضوحًا في فلسفة ملا صدرا عمّن سبقه من المتكلمين فذكر أنّ «الاختلاف في المفهوم لا يتنافى مع البساطة الحقّة؛ لأن قولنا صفات الواجب عين ذاته معناه أنّ وجوده بعينه وجود هذه المعاني وحيثية ذاته بعينها حيثية سائر الصفات، وهي ليست بأمور زائدة من حيث وجودها وحقيقتها على وجود الواجب وحقيقته، وليس معناه أنَّ هذه الألفاظ مترادفة لها مفهوم واحد وإلا لم يكن حملها مفيدًا»[٧٧]، وعندما نقف على بيان الشيخ النراقي لكيفية استحقاق الذات المقدسة للصفات نجده لا يخرج عن رأي

ملا صدرا فيقول: «إن ذاته -تعالى- مصدر جميع الصفات ومحض ذاته بذاته منشأ الجميع و مناطه ومصححه، بل هو فرد لكل واحد من الصفات قائم بذاته وليس له صفة زائدة على ذاته -كما فينا- فإنه سبحانه وإن وصف بالحياة والعلم والجود والقدرة وأمثالها. لكن ليس لأجل اتصافه بها من حيث إنها معانٍ متميزة فيه، بل من حيث إنه تعالى بمحض ذاته البسيطة الواحدة الحقة التي هي صرف الوجود الخالص البحت منشأ لجميعها بحيث لا يلزم منه تركيب وتكثر فهو أحدي فرد ذاتًا وصفة»[٧٨]، ويفصل الشيخ النراقي القول بالعينية للصفات، بحيث يبين حقيقة كل صفة على نحو واضح، فقد أبدع الشيخ النراقي في هذا المجال كما أبدع صدر المتألهين قبله.

المطلب الثالث: _عرض الصفات عند النراقي _ أنموذج تطبيقي.

عندما يعرض الشيخ النراقي صفة من الصفات الإلهية، يبدأ بذكر المعاني للصفة الواحدة، قد يكون لها تفسير واحد أو اكثر، ثم يبدأ بتوجيه التعاريف ونسبتها لأصحابها، وبيان النزاع العلمي في هذه التعاريف، وتحديد نقاط الاشتراك، وإذا عرض رأي المتكلمين يمر على كبرى الفرق الإسلامية كالمعتزلة والأشاعرة، ولا يقف الأمر عنده إلى هنا بل يعرض الآراء المنفردة(المخالفة) التي لا تتفق مع أصول المذهب الذي تنتمي له، وأحيانًا يعبر عن المتضادة(قالت فرقة) ويذكر عددًا من الفرق دون الإشارة الى أسمائها، أو يذكر(قال بعض الأفاضل) دون الإفصاح عن أسمائهم، وأحيانًا يشير إلى آراء أصحاب الأديان القديمة كالمجوس والهنود والمنجمين والثنوية، والمسألة الأهم التي تميزه هو رده للشبهات وإظهار رأي الحكماء الذي يلتزمه فهو يطبق بدقة الوظيفة المنوطة بالمتكلم

الإسلامي من دفع الشبه وإبطال حجج المخالفين[٧٩]، والتزامه بمنهج مدرسته التي ينتمي لها مدرسة ملا صدرا من الاستدلال بالآيات القرآنية وروايات أهل البيت عليهم السلام، ومن ثم الاستدلال بالعقل ويشير كذلك الى أقوال أصحاب وحدة الوجود في توضيحهم للصفات، فمثلًا عندما يعرض صفة القدرة يذكر لها أربعة معانٍ، وبعدها يناقش تلك المعاني ويسوق الأدلة لنفي ما نفى منها وإثبات ما أثبت من تلك المعاني، فيأخذ المعنى الأول ويناقشه ثم المعنى الثاني ويورد عليه ثلاثة إيرادات ثم يجد مخرجًا من إشكال يرد على الذين اثبتوا القدرة بالمعنى الثاني[٨٠].

ثم يقول: إن تفسير القدرة بأنها صفة الفعل والترك بالنسبة الى العالم(المقدور عليه) لا بالنسبة إلى ذات الباري(القادر) لا وجه له من الصحة، ويؤكد بطلان هذا المعنى بتوضيح أصناف الفاعل الستة[٨١]. الفاعل بالطبع، الفاعل بالقسر، الفاعل بالجبر...ثم يبين المعنى الثالث، ويظهر من كلامه أنّه أثبت القدرة للباري بهذا المعنى أي (إمكان الفعل والترك بالنظر الى شرائط التأثير في شيء من الأوقات)[٨٢]، ويذكر السبب في تبني هذا المعنى هو الحدوث، ثم يشرع بتقسيم الحدوث: ذاتي، ودهري والحدوث الزماني معتمدًا آراء المحقق الداماد، ثم يقسم الأوعية عند الحكماء على ثلاثة:

١. السرمد

٢-الدهر

٣-الزمان

بعد كل هذه التقسيمات يختار الحدوث الدهري حيث قال: «ثم الحقّ الحقيق بالتصديق هو الحدوث للدهري، والحق أنّ القول به ليس مما اخترعه السيد

الداماد، بل هو مما ذهب إليه كثير ممن تقدمه من الحكماء ومحققي المتكلمين». وأضاف قائلًا: «ثم السيد -رحمة الله -صرح بأنّ النزاع بين الحكماء وغيرهم إنّما هو في هذا الحدوث لا في الذاتي ولا في الزماني، لأن الذاتي لم ينكره أحد من الحكماء. وهو ظاهر. ولا المتكلمون لأن القول بالحدوث الدهري أو الزماني مستلزم للذاتي أيضًا..»[٨٣].

يتضح من تقديم النراقي لهذه الصفة الاستيعاب الكامل حيث بلغ عدد الصفحات لعرض صفة القدرة ٣٣٤صفحة، عرض خلالها آراء المدارس القديمة والسابقة على عصره وإحاطته بالتفاصيل البسيطة والمركبة منها ثم يعلل لِمَ يختار قسمًا ويبني عليه أو يرفض قسمًا، وبحث موضوعات فرعية ترتبط بصفة القدرة ارتباطًا قريبًا أو بعيدًا.

ولو أخذنا صفة أخرى من الصفات السلبية وهي صفة نفي التركيب سنجد نفس التوسع والتفصيل، حيث يبدأ بذكر ثلاث صور عن التركيب والكثرة المنفيين عنه سبحانه وهي: إما تركيب وكثرة مع الذات، أو كثرة بعد الذات أو كثرة قبل الذات.

ويعرف بكل صورة ثم يجزئ الصورة الأخيرة على قسمين مستعينًا بكلام الشيخ في إشاراته ثم يقول: لما كان نفي التركيب متصورًا على أقسام ثلاثة فهنا ثلاثة أبحاث وهي:

البحث الأول: في عدم تركيبه من الماهية والوجود وإثبات أنّ كلًا من وجوده وتعينه عين ذاته.

البحث الثاني: في نفي التركيب الذي يتصور باعتبار الانقسام الى الذات والصفات عنه سبحانه، أعني إثبات عينية الصفات الكمالية للذات وعدم زيادتها عليه.

البحث الثالث: في نفي التركيب والذات قبل الذات سبحانه أعني تركيبه من أجزاء خارجية أو عقلية. ثم يسوق تسعة أدلة ضمن هذا البحث، وفي كل بحث يشير الى مجموعة من الأدلة وعرضها بأكثر من صورة بقوله: «وبتقرير آخر، وأيضًا»، ثم يورد الاعتراضات الواردة على كل دليل مع ذكر الإجابات بصورها المختلفة مستعينًا بآراء بعض الأفاضل، وبعض العرفاء، وشيخ الإشراق السهرودي في تلويحاته، وآراء ابن سينا في الشفاء والنجاة، وأحيانًا يقول(لا يخفى على الخبير) وبعبارته هذه يبين أنّه يكتب للمتخصصين الذين لا يعوق فهمهم صعوبة المصطلح وتعدد الآراء، ومن ثم يبلور الرأي الحق الذي يتبناه، داعمًا إياه بروايات المعصومين مثبتًا أنّ الباري صرف الوجود الذي لا عدم فيه ومحض البساطة الحقة التي لا كثرة فيها ولا تركيب من أي جزء سواء أكان ذهنيًا أم خارجيًّا.

ومن الأدلة التي يذكرها لإثبات صفة نفي التركيب عن الذات الإلهية بصورة مختصرة: -[٨٤]

١- «لو كان للواجب أجزاء عقلية فلا يخلو: إما أن يكون جميعها أو بعض منها محض حقيقة الوجود، أو لا يكون شيء منها كذلك، وعلى التقادير يمتنع الحمل، وهو خلاف الفرض».

٢- «إن الواجب لو كان له أجزاء عقلية من الجنس والفصل لكان حقيقة نوعية، وإذا كان حقيقة احتاج في وجوده الخارجي الى تشخص زائد على

حقيقته...»، ويختم الدليل عن هذه الصفة بقوله: «إن الأجزاء العقلية أجزاء تحليلية غير مستقلة في الوجود، وعدم الاستقلال في الوجود ينافي وجوب الوجود، وأيضًا لا يمكن أن يكون الواجب جنسًا، لأنّ الجنس جزء الذات لإتمامه، فلابد له من جزء آخر يكون فصلًا له، فيلزم التركيب، وهو باطل». وبنفس الطريقة يثبت الصفات الأخرى لله تعالى الثبوتية منها والسلبية.

الخاتمة

يمكن لنا أن نستخلص الآتي:

١. عرف الشيخ النراقي بغزارة علمه وتنوع نتاجاته ومنها الأبحاث الكلامية
٢. شهد عصر النراقي ظاهرة غريبة وهي الحركة الصوفية في أصفهان، وكان لشيخنا دور بارز في مواجهتها من خلال تأليف الكتب والرسائل.
٣. من أبرز أساتذته في كربلاء ولهم الأثر البالغ في صقل مواهبه الوحيد البهبهاني والشيخ يوسف البحراني وفي أصفهان المولى إسماعيل الخاجوئي
٤. امتاز كتابه(جامع الأفكار وناقد الأنظار) بالتوسع في أبحاثه وبُعده عن الإيجاز خلافًا لكتبه الأخرى
٥. تقسيمه كتابه الى مقالتين المقالة الأولى في إثبات واجب الوجود لذاته والثانية في صفاته الثبوتية والسلبية، وقبل البدء بمقالته الأولى يذكر خمس مقدمات فلسفية بحثها لا لذاتها وإنما لأجل إثبات الواجب.
٦. في إثبات واجب الوجود يذكر ثلاثة مسالك، المسلك الأول_ مسلك الحكماء، والثاني مسلك المتكلمين، والثالث مسلك أهل الكشف ويقسم المسلك الأول على أربعة مناهج الإلهيين والطبيعيين والإمكان الوقوعي والنفس الناطقة ويتبنى منهج الإلهيين من الحكماء.
٧. كان الشيخ في كل مطالبه في جامع الأفكار ملتزمًا بآراء الملّا صدر الدين الشيرازي الذي ينتمي الى مدرسته معتمدًا النقل والعقل والإشراق.
٨. في بحث الصفات الإلهية نقد مقولة الأشاعرة في الزيادة ومقولة المعتزلة في

النيابة، ومن خلال نقدهما أثبت عينية الصفات.

٩. عند عرضه لأية صفة من الصفات ثبوتية كانت أم سلبية يتوسع بها بحيث يذكر جميع المسائل المرتبطة بها، من معاني الصفة، والأدلة على المعنى المختار، والشبهات التي يمكن أن ترد.

١٠. أهم المصادر التي كانت مرجعًا له في مطالبة كتب الفيلسوف ابن سينا وكتب صدر الدين الشيرازي والرازي والشيخ الطوسي وآخرين.

الهوامش.

* إن هذا التاريخ غير متفق عليه، فبعضهم ذكر أنّه ولد ١١٢٨هـ، أو قيل ذلك استنتاجًا من بعض المقارنات المرتبطة بسنوات حضوره دروسه عند أساتذته، ينظر المظفر محمد رضا: مقدمة جامع السعادات، ط١ تعليق محمد كلانتر، النجف، ١٩٤٩.ص١-٥.

١. الطهراني، محمد محسن أغا برزك، طبقات أعلام الشيعة، دار إحياء التراث العربي، ط.١ بيروت سنة ٢٠٠٩م، ج١٢، ص، ٥٣٤-٥٤٤.

٢. الفاطمي، حسن: المحقق النراقي، (سيرته وعطاؤه العلمي -بحث).مجلة فقه أهل البيت، سنة ٧، عدد ٢٥، ٢٠٠٢م ص٢٥٦.

٣. أصفهاني، حامد ناجي.مقدمة الهيات الشفاء، ط١، دار سلمان الفارسي، قم ١٤٢٢هـ ص٩.

٤. الفاطمي، م.س ص٢٥٩.

٥. ظ: زاده، مجيد هادي: مقدمة جامع الأفكار وناقد الأنظار، ط ١، مؤسسة انتشارات حكمت، إيران، ١٤٢٣، ص.

٦. الحسيني، محمد رضا: أحمد النراقي على ذرى العلم(بحث) مجلة فقه أهل البيت م.س ص٢٨٤.

٧. الحسيني: م.س، ص٢٨٤.

٨. الفاطمي: م.س ص٢٦٢.

٩. زاده.م.س ص١.

١٠. الحسيني: م.س ص٢٨٥.

١١. زاده مجيد، م.س ص٤.

١٢. النراقي، محمد مهدي: أنيس المجتهدين نقلًا عن البيباني: محمد، النراقيات في مواجهة المد الأخباري، (بحث).مجلة فقه أهل البيت.م.س، ص ٢٠٨.

١٣. البيباني.م.س ص٢٠٩.

١٤. ظ، النراقي أحمد: مناهج الأدلة، نقلًا عن البيباني، م، س ص٢٦٠

١٥. ظ.الفاطمي.م.س ص٢٦٢
١٦. الفاطمي، المحقق النراقي سيرته وعطاؤه العلمي، ص٢٦٨.
١٧. ظ.: المظفر، مقدمة جامع السعادات.م، س، ص١-٥.
١٨. ظ.روضـان، رياض سحيب: علم الكلام عند صدر الدين الشيرازي، ط، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢، ص٢٨٥.وظ.، العبيدي، حسن مجيد: مقدمة قرة العيون في الوجود والماهية، ط١، دار المحجة البيضاء.بيروت، ٢٠٠٩.ص١٤-١٧.
١٩. زاده.مقدمة جامع الأفكار، م.س. ص يا.
٢٠. الحسيني: أحمد النراقي على ذرى العلم م.س ص٢٧٧.
٢١. م.ن ص ٢٧٩.
٢٢. م.ن.ص٢٧٩.
٢٣. م.ن.ص٢٧٦.
٢٤. زاده، مجيد: مقدمه جامع الأفكار.م.س، ص يا
٢٥. ظ.مونتغو مري وات: الفلسفة وعلم الكلام الإسلامي، ترجمة كاظم سعد الدين، ط١.بيت الحكمة.بغداد ٢٠١٠.ص٢٢٩-٢٤٤.
٢٦. كبير، يحيى: مدرسة الحكمة المتعالية.المنهج والخصائص والمقارنات(بحث)، مجلة نصوص معاصرة، عدد ١١، سنة ٣، ٢٠٠٧م.ص١٥٠
٢٧. النراقي، محمد مهدي، جامع الأفكار وناقد الأنظار، م.س، ص٤.
٢٨. النراقي.م.س، ج١، ص٥.
٢٩. النراقي.م.ن.ص٦: ظ.الشيرازي صدر الدين: المبدأ والمعاد تقديم -جلال الدين الاشتياني.مشهد ١٩٨١. ص١١.
٣٠. ظ.أبو ريان، محمد علي، تاريخ الفكر الفلسفي، ط٣، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠ص١٤٣.
٣١. النراقي،، م.س. ج١، ص١٤.
٣٢. النراقي.م.س.ج١، ص٢١.
٣٣. النراقي.م.س.ج١، ص٢٥.
٣٤. النراقي، م.س ج١ ص٣٩

٣٥. ظ.الرازي فخر الدين: (أصول الدين في الأربعين)، تحقيق –طه عبد الرؤوف، مكتبة الكليات الأزهرية – مصر –ت.ص٣٥.
٣٦. النراقي، جامع الأفكار، م، س، ص٤٢.
٣٧. النراقي.م.س، ح١، ص٤٣.وانظر الشيرازي.الحكمة المتعالية، ط٣.دار إحياء التراث العربي، بيروت –١٩٨١– ج٢ ص١٤٢.
٣٨. النراقي م.س.ص٥٣.
٣٩. الشيرازي، الحكمة المتعالية، م، س، ج١ص٣.
٤٠. حسنين غلام: شرح تجريد الاعتقاد، عصمة العقائد من أخطائها في شرح الاعتقاد، ط١.طبع كوثر، قم ٢٠٠٦.ص١٧.
٤١. الرازي فخر الدين: المطالب العالية في العلم الإلهي، تحقيق أحمد حجازي.دار الكتاب العربي، بيروت ص٩١.
٤٢. الرازي.م.س، ج١، ص١٣٦.
٤٣. الشيرازي، ناصر مكارم، سلسلة أصول الدين ط٢.ترجمة جعفر الخليلي، دار الصفوة، بيروت، ٢٠٠٩، ص٢٦.
٤٤. النراقي، جامع الأفكار.م.س، ج١، ص٦١.
٤٥. النراقي.م.س. ح١، ص٦١.
٤٦. النراقي، جامع الأفكار.م.س.ج١.ص٩٣–٩٤.وينظر ابن سينا أبو علي: الإشارات والتنبيهات.ط.نشر البلاغة قم، ١٣٨٣، ج٣ص٦٦.
٤٧. الشيرازي، الحكمة المتعالية.م.سج٨.ص١٣–١٤.
٤٨. الطباطبائي.محمد حسين: بداية الحكمة.(ط بلا) تحقيق عباس على الزارعي ومؤسسة النشر الإسلامي.قم ١٤١٨هـ ص٦٤
٤٩. النراقي.جامع الأفكار م.س.ج١ ص١١٨.
٥٠. ظ: – النراقي، جامع الأفكار، م.س ج١ ص١١٩
٥١. النراقي، م.س. ج١، ص١٣٧.
٥٢. ظ: – الشيرازي، الحكم المتعالية، م.س، ج٩، ص٣٤٧+ العبادي، علي محمود، شرح نهاية الحكمة. ط١، دار فرقد، قم، إيران ٢٠٠٩، ج١ ص١٥١–١٥٢.

٥٣. النراقي، جامع الأفكار، م.س، ج١ ص١٣٧
٥٤. حسنين.عصمة العقائد من أخطائها في شرح تجريد الاعتقاد.م.س. ص٣٩٣.
٥٥. الشيرازي، الحكم المتعالية، م.س، ج٨ ص٤٧.
٥٦. النراقي، جامع الأفكار، م.س، ج١ ص١٣٨-١٣٩ + ظ: - ابن العربي، محمد بن علي: فصوص الحكم، تحقيق: أبو العلا عفيفي و.ط، دار الكتاب العربي، بيروت، و.ت، ج٢/ ص١٥.
٥٧. ظ.النراقي، جامع الأفكار.م.س، ج١.ص١٣٩.
٥٨. النراقي.م.س.ج٢.ص٥٣٤.
٥٩. البهادلي.أحمد كاظم: صفات الله في عقيدة الصفاتية، مجلة كلية الفقه، الجامعة المستنصرية.عدد١.سنة١٩٧٩، ص٧٥.
٦٠. النراقي، جامع الأفكار.م.س.ج١.ص١٤٤.
٦١. المحسني، محمد اصف: صراط الحق في المعارف الإسلامية.ط١، ذوي القربى، قم، ١٤٢٧، ص١١١.
٦٢. النراقي، م.س، ص١٤٥.
٦٣. ظ.السيوري.النافع يوم الحشر.ط٢، دار الأضواء، بيروت، ١٩٩٦، ص٣٠وص٤٩.
٦٤. الشيرازي.الحكمة المتعالية.م.س.ج٨.ص١١٨-١١٩.
٦٥. الشيرازي.الحكمة المتعالية.م.س.ج٨.ص١١٨-١١٩.
٦٦. الكليني، محمد بن يعقوب: الأصول من الكافي(كتاب التوحيد).ط٣.دار الكتب الإسلامية، طهران.١٣٨٨.ج١.ص٨٣.
٦٧. الكليني.م.ن.ج١.ص١٠٩.
٦٨. المحسني.صراط الحق.م.س، ج١، ص١١١.
٦٩. النراقي.م.س.ج١.ص١٤٥.
٧٠. الباقلاني.أبو بكر: الإنصاف فيما يجب اعتقاده، تحقيق.محمد الكوثري، المكتبة الأزهرية، ٢٠٠٠م.ص١٣٦
٧١. النراقي، جامع الأفكار.م.س، ج٢، ص٤٧٧.
٧٢. النراقي.م.س، ج٢، ص٥٣٦-٥٣٧.

٧٣. الطبطبائي.محمد حسين: نهاية الحكمة.تحقيق.علي الزارعي، م.س.ص٣٤٩.
٧٤. النراقي.جامع الأفكار.م.س.ج٢.ص٣٦١.
٧٥. الصدوق.كتاب التوحيد.و.ط.مؤسسة النشر الإسلامي.قم.د.ت.ص١٤٠.
٧٦. ظ.الفضلي.عبد الهادي: خلاصة علم الكلام، ط٢، دار المؤرخ العربي: بيروت، ١٩٩٣، ص١٩١-١٩٢.
٧٧. الشيرازي، ملا صدرا: أسرار الآيات.(د.ط.) الثقافة الإسلامية للحكم، إيران، ١٤٠٢هـ.ص٤٠
٧٨. النراقي، م.س، ج٢، ص٣٥٣-٣٥٤.
٧٩. الاسفراييني، أبو المظفر: - التبصير في الدين، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت١٩٨٨، ص١٦.
٨٠. النراقي.م.س.ج١.ص١٥٩-١٦٨.
٨١. النراقي.م.س.ج١.ص١٧١.
٨٢. النراقي.م.س.ج١.ص١٥٩.
٨٣. النراقي.م.س.ج١.ص١٧٩.وينظر الداماد.محمد باقر: القبسات.تحقيق.مهدي محقق.ط١.دار النشر الجامعية.طهران ١٣٦٧.ص٥.
٨٤. النراقي، م.س، ج٢، ص٥٤٨.

المصادر والمراجع

أولًا: الكتب

١. الاسفراييني، أبو المظفر: - التبصير في الدين، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت١٩٨٨.

٢. أصفهاني، حامد ناجي.مقدمة إلهيات الشفاء، ط١، دار سلمان الفارسي، قم ١٤٢٢هـ.

٣. الباقلاني، أبو بكر: الإنصاف فيما يجب اعتقاده، تحقيق.محمد الكوثري، المكتبة الأزهرية، ٢٠٠٠م.

٤. حسنين غلام: شرح تجريد الاعتقاد عصمة العقائد من أخطائها في شرح الاعتقاد، ط١.طبع كوثر، قم ٢٠٠٦.

٥. الداماد. محمد باقر: القبسات.تحقيق.مهدي محقق.ط١.دار النشر الجامعية. طهران ١٣٦٧.

٦. الرازي فخر الدين: المطالب العالية في العلم الإلهي، تحقيق أحمد حجازي.دار الكتاب العربي، بيروت.

٧. روضان، رياض سحيب: علم الكلام عند صدر الدين الشيرازي، ط، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢.

٨. أبو ريان، محمد علي، تاريخ الفكر الفلسفي، ط٣، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠.

٩. زاده، مجيد هادي: مقدمة جامع الأفكار وناقد الأنظار، ط ١، مؤسسة انتشارات حكمت، إيران، ١٤٢٣.

١٠. ابن سينا أبو علي: الإشارات والتنبيهات.ط. نشر البلاغة قم، ١٣٨٣.

١١. السيوري.النافع يوم الحشر.ط٢، دار الأضواء، بيروت، ١٩٩٦.
١٢. الشيرازي، ملا صدرا: أسرار الآيـات.(د.ط.) الثقافة الإسلامية للحكم، إيران، ١٤٠٢ه.
١٣. الشيرازي، ناصر مكارم، سلسلة أصول الدين ط٢.ترجمة جعفر الخليلي، دار الصفوة، بيروت، ٢٠٠٩.
١٤. الشيرازي صدر الدين، الحكمة المتعالية، ط٣.دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨١.
١٥. الشيرازي صدر الدين: المبدأ والمعاد تقديم –جلال الدين الاشتياني.مشهد ١٩٨١.
١٦. الصدوق.كتاب التوحيد.و.ط.مؤسسة النشر الإسلامي.قم.د.ت.
١٧. الطباطبائي.محمد حسين: بداية الحكمة.(ط بلا) تحقيق عباس على الزارعي، مؤسسة النشر الإسلامي.قم ١٤١٨هـ.
١٨. الطباطبائي.محمد حسين: نهاية الحكمة.(ط بلا) تحقيق عباس على الزارعي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم ١٤١٨هـ.
١٩. الطهراني، محمد محسن أغا بزرك، طبقات أعلام الشيعة، دار إحياء التراث العربي، ط.١ بيروت سنة ٢٠٠٩م، ج١٢.
٢٠. العبادي، علي محمود، شرح نهاية الحكمة. ط١، دار فرقد، قم، إيران ٢٠٠٩.
٢١. العبيدي، حسن مجيد: مقدمة قرة العيون في الوجود والماهية، ط١، دار المحجة البيضاء.بيروت، ٢٠٠٩.
٢٢. ابن العربي، محمد بن علي: فصوص الحكم، تحقيق: (أبو العلا عفيفي) و.ط، دار الكتاب العربي، بيروت، د. ت.
٢٣. الفضلي.عبد الهادي: خلاصة علم الكلام، ط٢، دار المؤرخ العربي: بيروت، ١٩٩٣.

٢٤. المحسني، محمد آصف: صراط الحق في المعارف الإسلامية.ط١، ذوي القربى، قم، ١٤٢٧.
٢٥. مونتغو مري وات: الفلسفة وعلم الكلام الإسلامي، ترجمة كاظم سعد الدين، ط١.بيت الحكمة.بغداد ٢٠١٠.
٢٦. النراقي، محمد مهدي: جامع الأفكار وناقد الأنظار، ط١، مؤسسة انتشارات حكمة، إيران، ١٤٢٣هـ.

ثانيًا: المجلات:

١. مجلة فقه أهل البيت، عدد ٢٥، سنة ٧، ٢٠٠٢م.
٢. مجلة كلية الفقه، الجامعة المستنصرية.عدد١.سنة١٩٧٩.
٣. مجلة نصوص معاصرة، عدد١١، سنة٣، ٢٠٠٧م.